

ضبابية اتفاق أوبك+ تعمق الاختلالات المالية للسعودية

عودة الحياة إلى طبيعتها ستصعد الطلب العالمي على الطاقة

عمقت مفاوضات أوبك+ الغموض الذي يسود بخصوص أسعار النفط حيث أن الاتفاق الجديد ترك الباب مواربا أمام احتمالات عدة بشأن مصير تخفيضات غير مسبوق، إذ لم يتضمن بيان التحالف أي إشارة إلى تمديد خفض مع بداية عودة الحياة إلى طبيعتها وما سترتب على ذلك من مضاعفة الحاجة إلى الطاقة، الأمر الذي يهدد التوازنات المالية للسعودية مركز ثقل الاتفاق في ظل احتمال إلغاء موسم الحج زيادة على تقلص عائدات العمرة.

الرياض - فتح تحالف أوبك+ المجال للمزيد من الغموض حيث أنه لم يشير إلى اتفاق نهائي بخصوص خفض الإنتاج، الأمر الذي يزيد من التحديات أمام السعودية ويقلص هامش المناورة الاقتصادية أمامها نظرا لتلويح روسي بعدم جدوى مواصلة خفض الإنتاج وتوقعات بمضاعفة الولايات المتحدة لإنتاجها من النفط الصخري مع بداية عودة الحياة الطبيعية، وهو ما سيصعد الطلب العالمي على الطاقة وبالتالي المزيد من التحديات.

ويشكل استقرار سعر النفط عند 42 دولارا مضايقات للمالية السعودية حيث إنه لا يغطي كلفة الإنتاج ويوسع الفجوة في الموازنة للبلاد التي تعول بصفة شبه كلية على إيرادات النفط لتعبئة الموارء.

ولم يشير الاتفاق الذي توصلت إليه منظمة أوبك+ (منظمة الدول المصدرة للنفط زائد منتج من خارجها) الخميس عقب اجتماع للجنة المراقبة الوزارية، إلى تمديد الاتفاق السابق بخفض الإنتاج.

والاتفاق الذي توصلت إليه أوبك والذي تشكلت السعودية مركز قلبه، ومنتجون من خارج المنظمة على رأسهم روسيا، في أبريل الماضي، يقضي بتخفيضات تاريخية تبلغ 9.7 مليون برميل يوميا، تشكلت عشر الإمدادات العالمية.

وبدا تنفيذ الاتفاق مطلع مايو الماضي، وكان من المفترض أن يستمر حتى نهاية يونيو الجاري، إلا أن اتفاقا مطلع الشهر الجاري، قضى بتمديد الاتفاق حتى نهاية يوليو المقبل.

ومطلع أغسطس، يتم تقليص خفض الإنتاج إلى 7.7 مليون برميل يوميا حتى نهاية 2020، وتقليص ثان إلى 5.8 مليون برميل يوميا يبدأ مطلع 2021 حتى أبريل 2022.

وفي تعاملات المبكرة الجمعة الماضية، وبعد ساعات من تأكيد أوبك+ الامتثال لتخفيضات الإنتاج، قفزت أسعار خام برنت لتتجاوز 42 دولارا للبرميل، فيما اقترب خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي من 40 دولارا.

وتتجه الأنظار إلى اجتماع التحالف المقبل، المقرر في 15 يوليو، للتحقق من إمكانية مد أجل التخفيضات كما هي الشهر آخر، أو الاكتفاء بالفترة المحددة. ولكن لا يبدو أن هناك تجانسا في مواقف أوبك+ والمنتجين الآخرين من خارجها، بشأن تمديد التخفيضات بحده الأقصى، فعدا عن خلو بيان التحالف الخميس من إشارة إلى مصير التخفيضات بعد يوليو، بدأت روسيا التلميح إلى أنها غير معنية بالتمديد.

وبسعر برميل النفط الأح، وصلت روسيا إلى نقطة التوازن في موازنتها، في حين لا تزال السعودية، التي تعاني عجزا متزايدا دفعها إلى الاقتراض أكثر من مرة هذا العام، بعيدة عن هذه النقطة. وبينما لا تحتاج روسيا إلى أكثر من 42 دولارا للبرميل لتحقيق التوازن في موازنتها، فإن دول الخليج عموما

رهان تونس على الاقتصاد التضامني يتزايد لكبح ارتفاع مستوى البطالة

التناقضات تفرغ المبادرة الحكومية من جدواها القانونية والاجتماعية



سنمنا الانتظار

من الأحكام الخاصة والأكثر حماية للمؤسسات الناشطة". ويرى خبراء أن بقاء مستوى البطالة عند نفس المستوى منذ 9 سنوات يثبت أن إصلاحات سوق العمل لم تتمكن من إطفاء آثار إجراءات التقشف وخفض الإنفاق والدعم والأجور والرسوم والضرائب التي فرضت لمعالجة الاختلالات في التوازنات المالية.

واكتفت الضبابية خطط الحكومات حيث إنها سعت عمل جدوى للخروج من عباءة منظومة العمل القديمة، التي تقوم على العمالة غير الكفوة، التي كانت من بين الأسباب التي أدت إلى زيادة معدلات البطالة في السنوات الأخيرة إلى جانب التوترات السياسية.

وصعدت المؤسسات المالية الدولية، بما فيها البنك الدولي مؤخرا من ضغوطها على تونس للإسراع في السيطرة على معدلات البطالة في السوق المحلية عبر زيادة الزخم للنمو الاقتصادي الهزيل.

وأقرت تونس في السنوات الماضية إجراءات ومبادرات لتشجيع القطاع الخاص على توظيف خريجي الجامعات، في ظل عجز القطاع العام عن امتصاص جزء من البطالة بسبب ارتفاع عدد الموظفين الحكوميين، لكنها لم تفلح في تحقيق أهدافها.

وتظهر البيانات أن نحو 52 في المئة من التونسيين يعملون في قطاع الخدمات وقرابة 18 في المئة منهم في قطاع الصناعات المعملية، في حين يعمل 15 في المئة من التونسيين في الصناعات غير المعملية، أما قطاع الزراعة والصيد البحري فيتمتع نحو 14 في المئة من عدد العاطلين.

وكان المنتدى الاقتصادي العالمي (داغوس) قد صنف تونس ضمن المركز 78 دوليا لعام 2020 على مؤشر البطالة من بين أكثر من 180 بلدا حول العالم، ما يعني أنها لا تزال بعيدة جدا عن الطموحات. وفي ظل هذه الضبابية والمؤثرات السلبية يترقب التونسيون طرح الحكومة في نهاية يونيو برنامجا سيحدد الأولويات القادمة للإنعاش الاقتصادي.

وتسيطر الشكوك داخل الأوساط الاقتصادية في فعالية البرامج الحكومية نظرا إلى معضلة تراكم الديون حيث يتوقع أن تصل ديون تونس بنهاية هذا العام إلى 94 مليار دينار (32.3 مليار دولار)، أي ما يعادل 75.1 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، لكن البعض يرجح أن تتجاوز ذلك السقف.

وكان رئيس الحكومة إلياس الفخفاخ قد أعلن مؤخرا أن حكومته اتخذت قرارا بعدم اللجوء إلى التداين الخارجي والتعويل على موارد الدولة الخاصة وهي تحترم كل تعهداتها في ما يتعلق بصرف الرواتب، رغم الوضعية المالية الحرجة.

ولم تتجاوز نسبة النمو في تونس في 2019 الواحد في المئة فيما توقع صندوق النقد انكماش الاقتصاد بنسبة 4.3 في المئة في 2020.

ويحمل مراقبون وخبراء مسؤولية ارتفاع البطالة للحكومات المتعاقبة التي فشلت في إخراج الاقتصاد من دائرة العجز المزمن جراء سوء السياسات والخيارات الاقتصادية فضلا على التجاذبات السياسية.

وأشار أسامة عويدات إلى أن "الحكومة ستصدر أوامر تطبيقية إلى جانب مناشير تفسيرية لتنظيم عملية التراخيص والقيام بحملات تحسيسية لتشجيع الناس على الانخراط في البرنامج".

وتتوجه منظومة الاقتصاد التضامني والاجتماعي إلى مؤسسات القطاع العام والمؤسسات الناشطة في السوق الرأسمالية، إلى جانب منظمات المجتمع المدني المحلية والمولدين الدوليين ونقابات العمال والمنظمات الممثلة للعاطلين عن العمل.

ورصد الخبير الاقتصادي أكرم بالحاج رحومة في تويضة على حساب في موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك اختلالات ونقائص تضمنها القانون بقوله إن "القانون لم يميز الذوات المعنوية في دائرة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني واشترط عليها الحصول على علامة مؤسسة الاقتصاد الاجتماعي وهذا الأمر لا يستقيم واقعا وقانونا".

وتنصف الخبير عن تناقضات كبيرة في القانون بقوله إن "تخصيص نسبة 15 في المئة من المخصصات في شكل احتياطات وجوبية إلى أن تبلغ نسبة 50 في المئة من نسبة رأس مال المؤسسة المعنية وتخصيص نسبة 5 في المئة من المخصصات كحد أقصى للأنشطة الاجتماعية يتضارب مع مجموعة

تزايد رهان تونس على الاقتصاد التضامني لكبح مستويات البطالة التي قفزت إلى مستويات قياسية بعد مصادقة البرلمان على قانون يهدف إلى تحقيق التوازن بين المتطلبات الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، لكن خبراء شككوا في المضمون الذي حمل تناقضات تتضارب مع قوانين أخرى فضلا عن التشكيك في جدواها بالنظر إلى كثرة المشاريع التي تبقى رهان النظريات دون تنفيذ فعلي.

الفعلي للبرامج الحكومية وتخط البلاد في مربع الأزمات الأمر الذي ينفي كل محاولات خلق فرص عمل في ظل التوترات السياسية وانعدام النمو والإنتاجية.

وقال أسامة عويدات عضو المكتب السياسي لحركة الشعب (مكون في الائتلاف الحكومي) لـ"العرب"، إن "القانون سيبيح الفرصة للعاطلين عن العمل لإطلاق مشاريعهم بطرق ميسرة وسهلة في مجالات وقطاعات عديدة".



وأضاف أن "هذه المشاريع ستوسع قاعدة الشبان من أصحاب المشاريع، وتمنى الطاقة التشغيلية ما يمكن من تقليص البطالة وجلب الاستثمارات".

ورغم برامج الحكومات المتعاقبة لدعم سوق العمل، لا يزال كثير من التونسيين لا يشعرون بتحسين الأوضاع الاجتماعية، بل يقولون إنها ازدادت سوءا بسبب تفاقم البطالة، التي ظلت عند حدود 15.3 في المئة قياسا بنحو 11 في المئة في 2010.

سناء عدوي
صحافية تونسية

تونس - علق التونسيون أمالا في تحسين أوضاعهم بعد المصادقة على قانون للموامة بين الجدوى الاقتصادية والتضامن الاجتماعي غير أن الشكوك واجهت البرنامج على اعتباره مفرغا من أهدافه نظرا إلى التناقضات التي يحملها إضافة إلى الضبابية السائدة في ظل المؤشرات السلبية وتراجع الإنتاج والنمو.

صاحبه مجلس النواب التونسي (البرلمان) الأربع على قانون الاقتصاد التضامني بعد توافق أغلب الكتل النيابية، ويهدف هذا القانون الذي اقترحه الاتحاد العام التونسي للشغل (أكبر منظمة نقابية في البلاد) إلى تحقيق التوازن بين متطلبات الجدوى الاقتصادية وقيم التضامن الاجتماعي.

وتقول الحكومة إن تونس تعول على هذا البرنامج لتكريس العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروات وتحقيق النمو واستبدال الأنظمة الاقتصادية الفاقدة للقيم الاجتماعية، ويهدف القانون إلى تحقيق التنمية المستدامة والتوازن بين مختلف المحافظات والنهوض بسوق العمل في القطاعات التقليدية والمستحدثة من خلال تنمية أنشطة مبتكرة.

وواجه القانون حملة تشكيك حيث اعتبرت أوساط اقتصادية أن القانون رغم المبادئ التي نص عليها نظريا فهو سيظل فاقدا للفاعلية نظرا إلى عدم التطبيق

الجزائر تجدد عقد تصدير الغاز إلى تونس

الجزائر - أعلنت شركة النفط الوطنية الجزائرية سوناطراك عن تجديد عقد توريد الغاز الطبيعي إلى تونس حتى 2027.

وقالت سوناطراك في بيان إنها توصلت مع الشركة التونسية للكهرباء والغاز إلى اتفاق على ملحق لعقد شراء وبيع الغاز الطبيعي الموقع بتاريخ الثالث من شهر مارس 1997، ويتعلق الملحق بتجديد هذا العقد لمدة ثماني سنوات أخرى إلى غاية عام 2027. واتفق الطرفان على إمكانية تمديد هذا العقد مرة أخرى لمدة عامين آخرين، وتضمن

الاتفاق زيادة في كمية الغاز التي تم التعاقد عليها بنسبة 20 في المئة بداية من عام 2025 وذلك لتأمين الاستجابة لارتفاع المتوقع للاستهلاك في هذه السوق الاستراتيجية.

واعترفت سوناطراك أن هذا الاتفاق سيمكئها من تعزيز مكانتها كمزود رئيسي لتونس بالغاز الطبيعي في سوق تتميز بالتنافسية الشديدة. كما سيسمح للشركة التونسية للكهرباء والغاز بتأمين حاجياتها من الغاز.

وأعلنت وزارة الطاقة والمناجم والانتقال الطاقي التونسية الاثنين



اتفاق أوبك على محك التناقضات